الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/9
8 November 1994

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/49/L.9)]

٤٩/٩ - ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

إن الجمعية العامة،

تصميما منها على تشجيع الامتثال الدقيق للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد من جديد، من بين مبادئ أخرى، تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بأشكاله المختلفة في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولية، وهي المبادئ الواردة أيضا في العديد من الصكوك القانونية الدولية،

وإذ تشير إلى البيانين الصادرين عن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمري القمة الثالث والرابع لأمريكا اللاتينية، المعقودين في مدينة سلفادور بالبرازيل في ١٥ و١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ ومدينة كارتاخينا بكولومبيا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بشأن ضرورة القضاء على تطبيق دولة لتدابير ذات طابع اقتصادي وتجاري تؤثر على تدفق التجارة الدولية بحرية ضد دولة أخرى،

وإذ تحيط علما بالقرار ٣٥٦ الذي اتخذه في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ المجلس العشرون للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، في اجتماعه على مستوى الوزراء في مكسيكو، والذي يدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار قيام دول أعضاء بسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حدود تلك الدول سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة،

وإذ تشير إلى قراريها ١٩/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ١٦/٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وإذ يساورها القلق لما يجري، بعد اتخاذ قراريها ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨، من الاستمرار في سن وتطبيق تدابير جديدة من هذا النوع ترمي إلى تعزيز وتوسيع نطاق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، وإذ يساورها القلق أيضا إزاء الآثار السلبية لذلك على الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عن تنفيذ القرار ١٦/٤٨[(١)]؛

٢ - تكرر تأكيد دعوتها إلى جميع الدول أن تمتنع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار، وذلك عملا بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة؛

٣ - تحث مرة أخرى الدول التي تكون لديها قوانين وتدابير من هذا القبيل وتواصل تطبيقها على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن وفقا لنظامها القانوني؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين؛

٥ - تقرر إدراج البند المعنون " ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين.

الجلسة العامة ٤٥
٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

---

(١) A/49/398 و Add.1.